

الحملة الدولية للتضامن مع الأسرى
في سجون الاحتلال الإسرائيلي
"تضامن"



تقرير مُفصل
حول الاعتقالات
وأوضاع الأسرى
خلال العام 2017

عامٌ تشريع الجرائم الإسرائيلية بحق الأسرى

إعداد
مركز أسرى فلسطين للدراسات
و حملة تضامن الدولية
يناير 2018



تقريرٌ ملخّص
حول الاعتقالاتِ وأوضاعِ الأسرى
خلال العام 2017

عامٌ تشريع الجرائم الإسرائيلية بحق الأسرى

إعداد
مركز أسرى فلسطين للدراسات
و حملة تضامن الدولية

يناير 2018

مقدمة

واصلت سلطات الاحتلال سياسة الاعتقالات خلال العام 2017، والتي يعتبرها الاحتلال أداةً من أدوات القمع اليومية التي يلجأ إليها لمحاربة الشعب الفلسطيني والتأثير على مقاومته، لذلك يشترك بها كل أركان كيان الاحتلال بمؤسساته الأمنية والعسكرية والسياسية والإعلامية، ومع اندلاع إنتفاضة القدس في أكتوبر من العام 2015، وكذلك تجدد الهبة بعد قرار الرئيس الأمريكي «ترامب» باعتبار القدس عاصمة للكيان، شهدت الأراضي الفلسطينية حملات اعتقال مسعورةٍ وعشوائيةٍ بهدف إخماد الإنتفاضة ومنع تصاعدها .

وتطال الاعتقالات كافة شرائح المجتمع الفلسطيني بما فيها أطفال ونساء ومحاررين، وتجار، وكبار سن، وناشطين حقوقيين، وإعلاميين، وصيادين، ونواب المجلس التشريعي وقادة فصائل، ومرضى، ومعاقين .

وعملية الاعتقال تأخذ عدة أشكالٍ ولكن غالبيتها تكون بعد اقتحام المنازل في أوقات متأخرة من الليل وتحطيم معظم محتوياتها، وترويع المواطنين، وقد يصاحبها في بعض الأحيان ضربٌ واعتداءٌ وسبٌ وشتمٌ وإطلاق نار .

وبحسب فريق البحث الميداني لمركز أسرى فلسطين للدراسات فقد شهد العام 2017 تصاعداً في الاعتقالات من مدن وقرى وأحياء الضفة الغربية والقدس المحتلتين، حيث تم رصد (6500) حالة اعتقال منذ بداية العام، ما يزيد عن ثلثها من مدينة القدس لوحدها .

كذلك واصل الاحتلال خلال العام الماضي إستهداف الأسرى بكل أشكال الإنتهاك والتضييق، وحرمانهم من كل مقومات الحياة، ومنع العلاج والزيارات عنهم، واقتحام غرفهم وأقسامهم والاعتداء عليهم بالضرب، وعزلهم في ظروف قاسية، وفرض الأحكام الإنتقامية بحقهم .

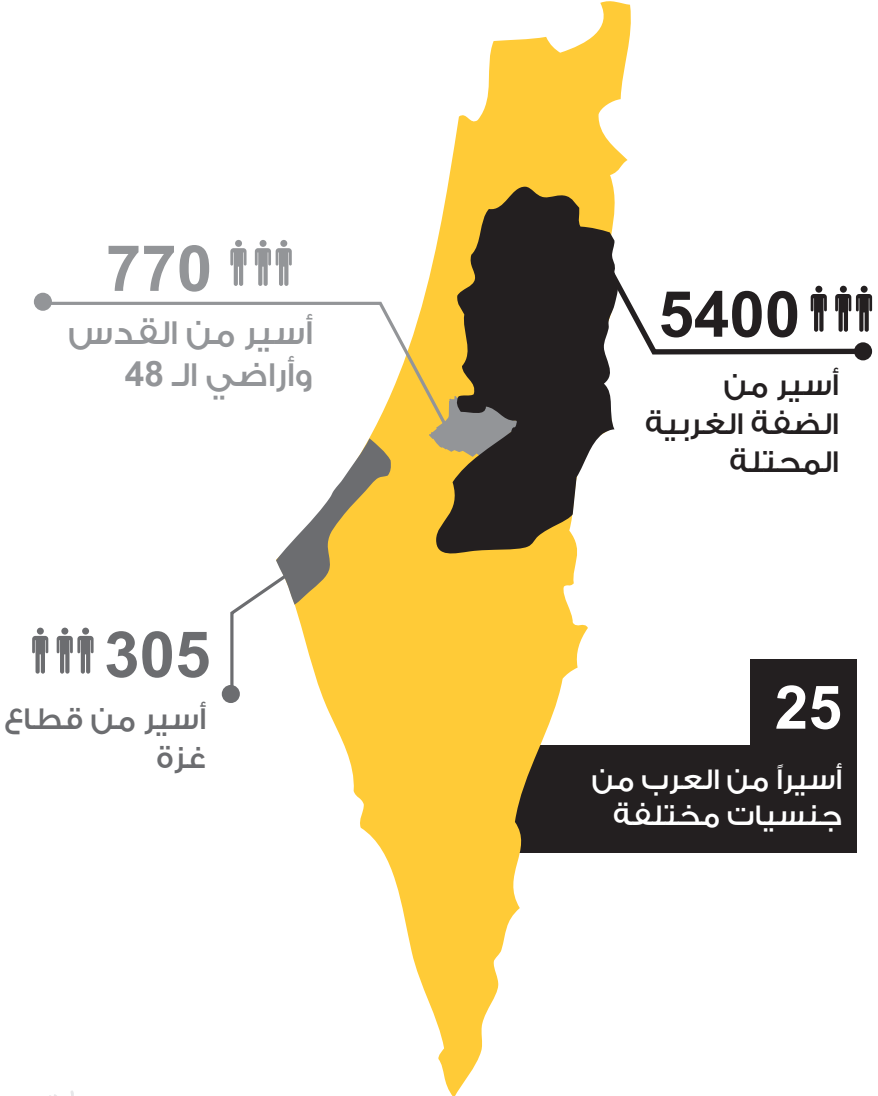
هذا ويعتبر عام 2017 هو عام تشريع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتحريض الممنهج ضد الأسرى ومكانتهم القانونية وتحت غطاء سلسلة من التشريعات والقوانين التعسفية التي تستهدف الوطنية والهوية الفلسطينية مثل قرار بتشديد العقوبات وقرار بمنع زيارات اهالي اسرى حركة حماس من قطاع غزة.

الصحفي الإسرائيلي المعروف «جدعون ليفي» وصف دولة إسرائيل بأنها واحد من أكثر الطغاة وحشية على الأرض.

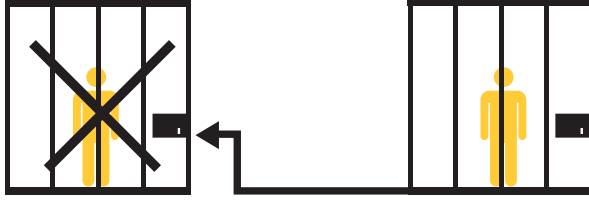


إحصائية مُحدّثة بالأسرى في سجون الاحتلال

عدد الأسرى في سجون الاحتلال حالياً **6500** أسير فلسطيني يتوزعون على **23** سجناً ومعتقلاً ومركز توقيفٍ وتحقيق، من بينهم:



توزيع الأسرى حسب الوضع القانوني



من بينهم **510** أسرى
محكومين بالسجن المؤبد
مدى الحياة

4,800
أسير محكوم



1150
موقوف



450
أسير إداري

توزيع الأسرى حسب الفئات

9 فتيات قاصرات ما دون
الثامنة عشر من أعمارهن



3 أسيرات في الاعتقال الإداري



هناك **57** أسيرة
في سجون الاحتلال،
من بينهن:

24 أسيرة محكومات بأحكام مختلفة، وأقدم الأسيرات ياسمين شعبان، ومعتقلة منذ نوفمبر 2014، ومحكومة 5 سنوات، بينما أعلاهن حكماً الأسيرة شروق دويات ومحكومة بالسجن لمدة 16 عام، ومعتقلة منذ عام 2015.

350 طفل لم تتجاوز أعمارهم الثامنة عشر، بينهم
190 محكومين، والباقي موقوفين ينتظرون المحاكمة.



52 أسيراً من محرري صفقة التبادل بين حماس و الإحتلال «صفقة شاليط» أعاد الإحتلال إختطافهم مرة أخرى.

12 نائب من المجلس التشريعي الفلسطيني
9 منهم يخضعون للاعتقال الإداري



1100 أسير مريض في سجون الاحتلال من بينهم

17 أسيراً مقيمون بشكل دائم فيما يُسمى «مستشفى الرملة» يعانون من أخطر الأمراض



4 أسرى مصابين بشلل نصفي يتنقلون على كراسي متحركة



2 أسيرين كفيفين



21 أسيراً يعانون من السرطان



26 أسيراً مصابين ببتير أجزاء من الجسد

4 أسرى يعانون من التهاب الكبد الوبائي

عمداء الأسرى

من نطلق عليهم عمداء الأسرى هم من أمضوا أكثر من **20** عاماً في السجون وعددهم **45** من بينهم:

22 أسيراً، مضى على اعتقالهم ما يزيد عن ربع قرن.

10 من الأسرى تجاوزوا **الثلثين** عاماً وأقدمهم الأسير «كريم يونس» من الأراضي المحتلة عام **48**.

29 أسيراً من القدامى أي المعتقلين منذ ما قبل اتفاق أوسلوا في **1993**، وقد رفض الإحتلال إطلاق سراحهم ضمن الدفعة الرابعة من صفقة إحياء المفاوضات أواخر **2013**.

شهداء الحركة الأسيرة

عدد شهداء الحركة الأسيرة **212** شهيد منذ عام **1967** منهم:



74 أسيراً نتيجة القتل العمد بعد الاعتقال مباشرة.



59 أسيراً نتيجة الإهمال الطبي المتعمد.



72 أسيراً استشهدوا نتيجة التعذيب.



3 استشهدوا خلال العام **2017**

7 أسرى استشهدوا بعدما أصيبوا بأعيرة نارية وهم داخل المعتقلات.





وتنوعت التهم التي تذرغ بها
الاحتلال لتبرير اعتقال النساء
المقدسات حيث تراوحت بين:

أولاً: التحريض على مواقع
التواصل الاجتماعي وانتهاك
الخصوصية



ثانياً: النية بتنفيذ عمليات
طعن ودهس



ثالثاً: الرباط في المسجد
الاقصى



قوانين وقرارات لا انسانية

قانون إعدام الأسرى

مشروع قانون عنصري يهدف لفرض عقوبة الإعدام على أسرى فلسطينيين شاركوا في قتل إسرائيليين، تقدم به حزب ما يسمى «إسرائيل بيتنا» اليميني المتطرف في العام 2015، وقد تم تشكيل لجنة وزارية مصغرة لبحث المشروع قبل طرحه على الكنيست للمصادقة عليه .

ومنذ ذلك الوقت لم يتم الحديث حول هذه الأمر، إلى أن أصبح «ليبرمان» وزيراً للجيش أعيد طرح القانون مرة أخرى في مايو 2016، ولم تتم الموافقة عليه، وفي شهر يوليو 2017 أعاد حزب (إسرائيل بيتنا) طرح هذا القانون مرة أخرى، حيث تمت المصادقة عليه بالقراءة الاولى.

وينص مشروع القانون على «أنه في حال إدانة منفذ عملية فلسطيني من سكان الضفة الغربية المحتلة بالقتل، فإنه يكون بإمكان وزير الجيش أن يأمر وعبر المحكمة العسكرية بفرض عقوبة الإعدام، وألا يكون ذلك مشروطاً بإجماع القضاة، وإنما بأغلبية عادية فقط من دون وجود إمكانية لتخفيف قرار الحكم».

قانون استثناء الأسرى من زيادة المساحة المخصصة للمعتقل



في يونيو من العام الماضي ردت المحكمة العليا الإسرائيلية على طلب تقدمت به جمعيات حقوقية للحد من الاكتظاظ في السجون حيث أنه لا تلائم البشر، وأن «المساحة المخصصة اليوم للمعتقل تتناقض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون أساس كرامة الإنسان وحرية» وذلك بوضع حدٍ

أدنى من المعايير للمساحة المخصصة للمعتقل الواحد، وأن تكون 4 أمتار مربعة. وقد وافقت المحكمة على الطلب، والزمّت الحكومة بتوسيع معدل المساحة المخصصة لكل سجين، من ثلاثة أمتار مربعة إلى أربعة أمتار ونصف متر مربع، وهذا يشمل كافة المعتقلين لدى الاحتلال بما فيهم الفلسطينيين.

هذا القرار لم يعجب قادة الاحتلال، حيث يسعى وزير «الأمن الداخلي» الإسرائيلي «جلعاد أردان» لسن قانون جديد يسمح لمديرية السجون باستثناء آلاف الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين من دائرة تنفيذ هذا الأمر القضائي وحرمانهم من الاستفادة منه وتنفيذه على فئة «معتقلين جنائيين» فقط .

وتحجج «إردان» في اعتراضه إن الأسرى الفلسطينيين لن يعودوا إلى المجتمع الإسرائيلي، وبالتالي لا طائل من إعادة التأهيل، عبر تأمين ظروف إنسانية ملائمة لذلك داخل المعتقلات وتوسيع المساحة المخصصة لكل أسير، كما أدعى بأنه ليس من الممكن تنفيذ ذلك الأمر القضائي في حدود الميزانيات الحالية والوقت المتاح.

و اقترح «إردان» لتوسيع مجال المعيشة في الزنازين والأقسام الأمنية هو نقل عدد كبير من الأسرى الأمنيين إلى الاعتقال في الخيام، وأوضحت أنه يوجد بعض الأسرى في سجن «كتسيعوت» يتم أسرهم واحتجازهم داخل خيام.

قرار بتشديد العقوبات

في بداية العام 2017 أقر المجلس الوزاري المصغر لحكومة الاحتلال «الكابينت» سلسلة خطوات «عقابية» بحق أسرى حركة حماس، في محاولة للضغط على الحركة للإفراج عن الجنود الأسرى لديها بغزة، وتضمنت تشديد ظروف اعتقال



أسرى حماس وتقليص زياراتهم، وسحب أجهزة التلفزيون من غرف الأسرى، ومنعهم من الشراء من الكنتين .

قرار بمنع زيارات اهالي أسرى حركة حماس من قطاع غزة

في شهر يوليو من العام الماضي أصدر وزير الامن الداخلي للاحتلال «أردان» تعليمات بحرمان أهالي أسرى حماس في سجون الاحتلال من زيارتهم، وذلك في محاولة للضغط على الحركة لتقديم تنازلات في قضية الجنود والضباط المفقودين، وإرضاء لذويهم الذين صعدوا من ضغطهم على حكومة نتنياهو لمطالبته باستعادتهم .



حجب فضائية فلسطين

قررت مصلحة سجون الاحتلال حجب قناة «فلسطين مباشر» الفضائية عن الأسرى، وذلك مع اقتراب الإضراب المفتوح عن الطعام الذي بدأ في نيسان في محاولة لعزل الأسرى عن العالم.



النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

1. شهد العام 2017، تصاعداً ملحوظاً في حالات الاعتقال، بارتفاع بنسبة 7% عن العام الذي سبقه، حيث وصلت حالات الاعتقال إلى أكثر من (6500) حالة اعتقال، مقابل (6100) حالة اعتقال خلال العام 2016.
2. واصل الاحتلال خلال العام 2017 من سياسة إصدار القرارات الادارية بحق الأسرى، حيث أصدر خلال العام (1086) قراراً إدارياً ما بين جديد وتجديد وطالت عدد من نواب المجلس التشريعي.
3. استمرار سياسة قتل الأسرى حيث ارتفعت قائمة شهداء الأسرى خلال العام ووصلت إلى (212) بارتفاع 3 شهداء جدد.
4. تصعيد واضح في استهداف الأطفال الفلسطينيين بالاعتقال والتنكيل، حيث وصلت حالات الاعتقال بين القاصرين إلى (1600) حالة، في ارتفاع بنسبه 30 % عن العام الذي سبقه، والذي شهد (1250) حالة اعتقال لأطفال.
5. صعد الاحتلال من إصدار أحكام بالمؤبد مدى الحياة بحق الأسرى، حيث أصدر (15) حكم جديد ليصل عدد المحكومين بالمؤبد في سجون الاحتلال إلى (510) أسرى.
6. استمرار سياسة القمع والتنكيل بحق الأسرى خلال العام الماضي حيث شهد (145) عملية قمع واقتحام رافقها اعتداء على الأسرى وعزل بعضهم وفرض عقوبات بحقهم.
7. تراجع صحة العشرات من الأسرى نتيجة استمرار سياسة الإهمال الطبي بحقهم، وعدم تقديم العلاج والرعاية الطبية اللازمة.
8. اشتراك المؤسسة الاعلامية للاحتلال في التحريض على الأسرى، وهذا برز واضحاً خلال إضراب الأسرى في نيسان.
9. مواصلة إدارة سجون الاحتلال في فرض عقوبة العزل الإنفرادي على الأسرى لأتفه الأسباب.
10. استمرار محاكم الإحتلال في اصدار أحكام قاسية وانتقامية بحق الأسيرات الفلسطينيات والأطفال القاصرين.

11. تصاعد في استهداف الصحفيين الفلسطينيين بالاعتقال والاحتجاز والاستدعاء والتحقيق.
12. إصدار عدة قوانين وقرارات جائزة استهدفت الأسرى أبرزها، مصادقة كنيست الاحتلال على قانون إعدام الأسرى، وكذلك حرمان الأسرى الأمنيين الفلسطينيين من زيادة المساحة المخصصة للمعتقل والتي تجبر الاحتلال على توسيعها من 3 متر مربع إلى أربعة أمتار مربعة.
13. استمرار الاحتلال في استغلال المعابر التي يحتاجها أهالي قطاع غزة للتنقل والسفر والعلاج، وتحديداً معبر بيت حانون وتحويله كمصيدة لاعتقال المواطنين الفلسطينيين أو ابتزازهم للإرتباط مع الاحتلال.
14. تصاعد في استهداف الأطفال ما دون الـ 12 عاماً.
15. فرض غرامات مالية باهظة على الأطفال في قاعات المحاكم بجانب الأحكام بالسجن.
16. استمرار فرض الاعتقال الإداري على النساء والأطفال.
17. استمرار اعتقال نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخبين حيث تم رصد (14) حالة اعتقال.
18. ارتفاع ملحوظ في استهداف أهالي الأسرى والشهداء من الدرجة الأولى بالاعتقال.
19. تراجع أوضاع الأسيرات الصحية نتيجة استمرار الإهمال الطبي بحقهن.
20. قام الاحتلال خلال العام الماضي بإغلاق العديد من المؤسسات الإعلامية والاذاعات المحلية.

ثانياً: التوصيات

بعد استعراض نتائج التقرير نوصي بالآتي:

1. استمرار فعاليات التضامن مع الأسرى وإبقاء قضيتهم حية في كل الأوقات، بما يضمن وضعها كأولوية أمام المسئولين.
2. ضرورة تحريك السلطة الفلسطينية بشكل عاجل للمحاكم الدولية، لرفع قضايا على الاحتلال لانتهاكه لكل قواعد القانون الدولي ذات الصلة.
3. الاستمرار في محاولات حشد أكبر قدر من التضامن مع أسرانا وإقناع المجتمع الدولي بعدالة قضيتهم وإنسانيتها.
4. إيجاد حاضنة عربية مساندة لقضية الأسرى، تقوم بين الحين والآخر بتنظيم فعاليات دولية لتسليط الضوء على معاناة الأسرى وجرائم الاحتلال بحقهم.
5. قيام المؤسسات الحقوقية و القانونية بمسؤولياتها في فضح سياسات الاحتلال القمعية بحق الأسرى، وإظهار مخالفتها للقانون الدولي الإنساني.
6. التواصل المستمر مع منظمات حقوق الإنسان الدولية والضغط عليها لكي تقوم بواجبها في الدفاع عن أسرانا، ووقف الهجمة الشرسة التي يتعرضون لها.
7. قيام اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالضغط على الإحتلال لوقف إعتداءاته على أهالي الأسرى وذويهم و حمايتهم من اعتداءات الإحتلال خلال زيارة ابنائهم وخاصة أهالي اسرى قطاع غزة لضمان عدم تكرار ما أقدم عليه عضو الكنيسة باقتحام حافلات الأهالي وتوجيه تهديدات لهم.
8. استغلال وسائل الإعلام الجديد في تنفيذ حملات إلكترونية واسعة، للتضامن مع الأسرى، وتسليط الضوء على معاناتهم ومحاولة استجلاب الدعم القانوني والإعلامي والتعاطف الدولي مع قضيتهم.
9. التركيز ليس على الجانب السياسي فقط وإنما على الجانب الإنساني في قضية الأسرى عند التواصل مع وسائل الإعلام الأجنبية، لأنها الوسيلة الأفضل لإثارة الرأي العام وكسبه لصالح التضامن مع الأسرى.
10. زيادة وتنويع العمل الإعلامي لصالح قضية الأسرى.



medya desteğinin yanı sıra, uluslararası sempatiyi çekmek için de kullanılmalıdır.

9. Yabancı basın ile iletişimde esir meselesinin sadece siyasi yönüne değil, aynı zamanda insani yönüne de vurgu yapılmalıdır. Çünkü bu, kamuoyunun dikkatini çekmek ve esirlerle dayanışmasını sağlamanın en iyi yoludur.

10. Esirler meselesinin yararına medya çalışmalarını arttırmak ve çeşitlendirmek.



2. Tavsiyeler

Bu raporun ulaştığı sonuçları vurguladıktan sonra, şunları öneririz:

1. Mahkumlarla dayanışma faaliyetleri sürdürülmesi ve davalarının her zaman yetkililerin öncelikleri arasında kalmasını sağlayacak şekilde sürdürülmesi.
2. Filistin Yönetimi, uluslararası yasaları ihlali nedeniyle işgal devletine karşı Uluslararası Mahkemelerde dava açmak için derhal harekete geçmelidir.
3. Esirlerimizle dayanışmayı olabildiği kadar arttırma ve uluslararası toplumu esirlerin davalarının adil ve insani olduğuna ikna etme çabalarına devam edilmelidir.
4. Esirleri destekleyecek Arap desteği bulunması gereklidir. Bu destek, esirlerin çektiği acılara ve işgalin işlediği suçlara ışık tutacak uluslararası faaliyetler organize etmelidir.
5. İnsan hakları ve hukuk örgütleri, esirlere karşı uygulanan baskıcı politikaları teşhir etme ve uluslararası insani hukuk ihlallerini ortaya koyma sorumluluklarını yerine getirmelidir.
6. Uluslararası insan hakları örgütleri ile sürekli temas halinde olmalı, esirleri savunma ve maruz kaldıkları şiddetli saldırılara son verme yönündeki sorumluluklarını yerine getirmeleri için sürekli baskı altında tutulmalıdır.
7. Uluslararası Kızılhaç Komitesi (ICRC) esirlerin ailelerine yönelik saldırılarına son vermesi ve özellikle de Gazzeli esir ailelerinin ziyaretleri sırasında işgalin saldırılarına karşı onları korumak için işgal devletine baskı yapmalıdır. Bir Knesset milletvekilinin esir ailelerini taşıyan otobüse baskın yapıp onları tehdit etmesi durumunun bir daha yaşanmamasının garantisi verilmelidir.
8. Yeni medya kuruluşları, esirlerle dayanışma ve sıkıntıların ışık tutmak için yaygın sanal kampanyaları yürütmek için kullanılmalıdır. Bu medya kuruluşları ve kampanyalar, hukuk ve

10. İşgal mahkemeleri, Filistinli kadınlara ve küçüklere karşı sert ve intikamvari cezalar vermeye devam etmektedir.
11. Filistinli gazeteciler tutuklama, gözaltı, çağrı ve sorgulama ile karşı karşıya kalarak daha fazla hedef alınmaktadır.
12. Esirleri hedef alan çeşitli haksız kararlar ve yasalar çıkarıldı. Bu yasaların en önemlileri, Knesset'in idam etme kararını onaylaması, Filistinli güvenlik esirlere tahsis edilen alanın genişletilmesi öngören mahkeme kararının engellenmesi yer alıyor. Adı geçen karar, işgal hükümetinin esirlere ayrılan kişisel alanı 3 metrekareden 4 metrekareye çıkarmasını öngörüyordu.
13. İşgal devleti, Gazze halkının seyahat etmek ve tedavi almak için ihtiyaç duyduğu geçişleri, özellikle de Beyt Hanun kapısını Filistin halkını tutuklamak ya da işgale karışmaya tahrik etmek için bir tuzağa dönüştürerek buraları kendi menfaati için kullanmaya devam etti.
14. 12 yaşın altındaki çocukların tutuklanmasında artış yaşandı.
15. Mahkemeler, hapis cezası ile birlikte çocuklara yüksek para cezaları vermektedir.
16. Kadınlar ve çocuklar, sürekli olarak idari gözetim altında tutulmaktadır.
17. Filistin Yasama Meclisi üyeleri, tutuklanmaya devam edilmektedir. Bu yıl 14 vaka kaydedildi.
18. Esir ve şehit ailelerinin hedef alınmasında gözle görülür bir artış oldu.
19. Kadın esirlerin sağlığı, kendilerine yönelik tıbbi ihmal nedeniyle bozuldu.
20. Geçen yıl boyunca işgal devleti, birçok medya kurumunu ve yerel radyo istasyonlarını kapattı.

Sonuç ve Tavsiyeler

1. Sonuçlar

1. 2017 yılı, önceki yıla göre yüzde 7 arttığından, tutuklamalarda önemli bir artışa şahit oldu. 2016 yılında tutuklananların sayısı 6,100 iken 2017 yılında bu sayı 6.500'e ulaştı.
2. 2017 yılı boyunca, işgalci İsrail, esirlere karşı idari kararlar verme politikasını uygulamaya devam etti. İşgal devleti, Filistin Yasama Meclisi üyelerini de içine alacak şekilde yeni idari tutuklamalar ve yenilemeler dahil olmak üzere 1.086 idari karar verdi.
3. 2017'de öldürülen esirlerin sayısı, yakın zamanda öldürülen üç esir dahil olmak üzere 212'ye ulaştı.
4. Filistinli çocuklar, gözle görünür bir artışla tutuklama ve istismarın hedefi haline geldiler. 2017 yılında, reşit olmayan esir Filistinlilerin sayısı bir önceki yıla göre yüzde 30 oranında bir artışla 1,600 vakaya ulaştı. Bunun 1.250'si çocukların tutuklanmasını oluşturuyor.
5. İşgal devleti, 15 yeni müebbet hapis cezası vererek müebbet hapis cezasına çarptırılan esirlerin sayısını 510'a çıkardı.
6. İşgal devleti, geçtiğimiz yıl boyunca esirlere yönelik baskı politikasını uygulamaya devam etti. Geçtiğimiz yıl boyunca esirlere yönelik taciz ve saldırılar, bazılarının tecrit edilmesi ve bazılarının cezai tedbirlerin uygulanması gibi 145 baskı ve baskın vakası kaydedildi.
7. Tıbbi ihmal ve gerekli tıbbi müdahaleyi sağlamadaki başarısızlık nedeniyle düzinelerce esirin sağlık durumu kötüleşti.
8. İşgal medyası, esirlere karşı tahriklerine katıldı. Bu durum, Nisan ayında başlayan açlık grevine sırasında çok açık bir şekilde ortaya çıktı.
9. İşgalci cezaevi yönetimi, en küçük nedenlerden dolayı esirlere hücre hapsi vermeye devam etmektedir.

Hamas'a Bağlı Esirlerin Ailelerinin Gazze'den Yapacakları Aile Ziyaretlerini Yasaklama Kararı

Temmuz 2017'de, İsrail İç Güvenlik Bakanı Gilad Erdan, İsrail cezaevlerinde bulunan Hamas'a bağlı esirlerin, aileleri tarafından ziyaret edilmesini yasaklayan bir karar yayınladı. Bu karar, Gazze'de yakalanan İsrail askerlerinin serbest bırakılması için Hamas'a baskı yapmak ve çocuklarını geri almak için Netanyahu hükümetine baskı yapan aileleri razı etmek amacıyla atılan bir adımdı.



Filistin uydu kanalını sansürlemek



İsrail cezaevi yönetimi, mahkumların Filistin Mübaşir uydu kanalını izlemelerine izin vermemeye karar verdi. Bu karar, nisan ayında başlayan açlık grevinin yaklaşmasıyla mahkumları dünyadan soyutlamaya yönelik bir girişimdi.

Mahkeme talebi onayladı ve hükümetin her esir için ayrılan ortalama alanı 3 metrekareden 4,5 metrekareye çıkarması gerektiğine hükmetti. Karar, Filistinliler de dahil olmak üzere İsrail tarafından tutuklanan tüm mahkumlar için geçerli.

Bu karar, işgalci İsrail'in liderlerinin hoşuna gitmedi. İsrail İç Güvenlik Bakanı Gilad Erdan, cezaevi yönetiminin binlerce Filistinli esiri ve tutukluyu bu kararın kapsamı dışında tutmasını sağlayacak ve karardan sadece adi suçluların yararlanması için yeni bir yasa çıkarmaya çalıştı.

Erdan, karara itirazında Filistinli mahkumların İsrail toplumuna dönmeyeceklerini ve bu nedenle cezaevlerinde uygun ve insani şartlar sağlayarak onları rehabilite etmeye gerek olmadığını söyledi. Ayrıca, mevcut bütçe ve zaman açısından kararının uygulanmasının mümkün olmadığını iddia etti.

Erdan, hücreler ve güvenlik birimlerindeki hayat alanını genişletmek için çok sayıda güvenlik esirlerin çadırlarda hapsedilmesi fikrini öne sürdü ve Ketziot Hapishanesinde tutulan birkaç esirin aslında çadırlarda tutulduğunu açıkladı.

Cezaları Ağırlaştırma Kararı

İsrail Bakanlar Kurulu, 2017 yılının başında Gazze'de yakalanan İsrail askerlerinin serbest bırakılması için harekete baskı yapmak amacıyla Hamas esirlerine karşı bir dizi "ceza" tedbiri onayladı.

Bu önlemler arasında Hamas esirlerinin tutukluluk koşullarını **ağır la ş tır m a k**, ziyaretlerini azaltmak, **h ü c r e l e r d e n** televizyonları çıkarmak ve kantinden alım yapmaktan engellemeyi içeriyordu.



Gayrı İnsani Kanun ve Kararlar

Esirleri İdam Etme Kanunu

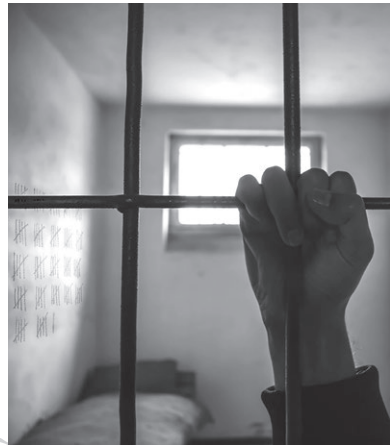
İsraililerin öldürülmelerine karışan Filistinli tutsakların infazını öngören ırkçı bir yasa tasarısı, 2015 yılında sağcı siyasi parti olan İsrail Evimiz partisi tarafından önerildi. Taslağın onaylanmak için Knesset'e sunulmasından önce tasarıyı tartışmak üzere bir bakanlık komitesi kuruldu.

O zamandan bu yana, Lieberman Savunma Bakanı oluncaya kadar bu konu tartışılmadı. Taslak, Mayıs 2016'da bir kez daha meclise getirildi ama onaylanmadı. Temmuz 2017'de İsrail Evimiz partisi bir kez daha meclise getirdi ve ilk okuma ile onaylandı.

Yasa tasarısı, işgal altındaki Batı Şeria'da ikamet eden bir Filistinlinin cinayet suçundan yargılanması halinde, Savunma Bakanının askeri mahkeme aracılığıyla idam cezasını emredebileceğini öngörüyor. Tasarı, cezayı azaltma olasılığı olmadan bunun için hakimlerin oy birliğini, sadece salt çoğunluk öngörüyor.

Esirlerin Tutuklulara Özel Alana Gitmesini Engelleme Kanunu

Geçen Haziran ayında, İsrail Yüksek Mahkemesi, insan hakları örgütlerinin cezaevlerindeki doluluğun insanlığa uymadığını, mahkumlara tahsis edilen alanın uluslararası insan hakları kanunu, insan onuru ve özgürlüğünün temel yasalarını ihlal ettiğini ve mahkum başına en az alan olarak 4 metrekare olması gerektiğini belirterek yaptığı başvuruyu kabul etti.





İşgalci İsrail'in, Kudüslü kadınların tutuklanmasını haklı çıkarmak için öne sürdüğü suçlamalar şu şekilde:



1- Sosyal medyada tahrik ve gizliliği ihlal etmek



2- Bıçaklama ve ezme eylemi gerçekleştirme niyeti



3- Mescid-i Aksa'da ribat

Esirlerin Başkanları



20 yıldan fazladır işgal hapishanelerinde olan esirlere “Esirlerin Başkanları” deniliyor. Bunların sayısı **45**. Aralarında:

30 yıldan fazladır hapiste olanların sayısı 10. Bunların en eskisi, işgal altındaki 48 Topraklarından Kerim Yunus.

Yaklaşık 25 yıldır hapiste olanların sayısı ise **22**.

29 esir, eski esir yani 1993 yılında imzalanan Oslo anlaşmasından önce tutuklanmış kişiler. İşgalci İsrail, 2013 sonlarındaki müzakereleri canlandırma anlaşmasının dördüncü grubu kapsamında bunları serbest bırakmayı reddetti.

Esir Hareketi Şehitleri

1967 yılından bu yana esir hareketi şehitlerinin sayısı **212**. Bunların arasında:



72 esir, işkence sonucu şehit oldu.



59 esir, kasti tıbbi ihmal sonucu şehit oldu.



74 esir, tutuklandıktan sonra kasten öldürme sonucu şehit oldu.



7 esir, hapisanede iken ateş edilmesi sonucu şehit oldu.



3 esir, 2017 yılında şehit oldu.



18 yaşın altında olan çocukların sayısı **350**.

Bunun **190**'u hüküm giymiş durumda. Geri kalanı ise haklarında hüküm verilmesini bekleyen tutuklulardan oluşuyor.



Filistin Yasama

Meclisinden **12** milletvekili, tutuklu durumda.

Bunlardan **9**'u idari tutuklu.



Hamas ile İsrail arasında imzalanan Gilat Şalit anlaşması kapsamında serbest bırakılan esirlerden **52**'si işgalci İsrail tarafından yeniden tutuklandı.

İşgal hapishanelerinde tutuklu olan 1100 hasta esir var. Bunların arasında



17 esir, Remle Hastanesi denilen yerde daimî olarak kalıyorlar ve en ağır hastalıklardan sıkıntı çekiyorlar.



26 esir, vücutlarının çeşitli yerlerinden engelli

4 esir, Hepatit A hastası



4 esir, kısmi felçli ve tekerlekli sandalye ile hareket edebiliyor



2 esir, görme engelli



21 esir, kanser hastası

Hukuki duruma göre esirlerin dağılımı ise şu şekilde



4,800
mahkûm olmuş esir
arasında



510
müebbet hapse mahkûm
olmuş esir



1150
tutuklu



450
idari esir

Kesimlere göre esirlerin dağılımı şu şekilde



İşgal hapisanelerinde
bulunan **57** kadın
içinde



18 yaş altı kız çocuğu sayısı
9

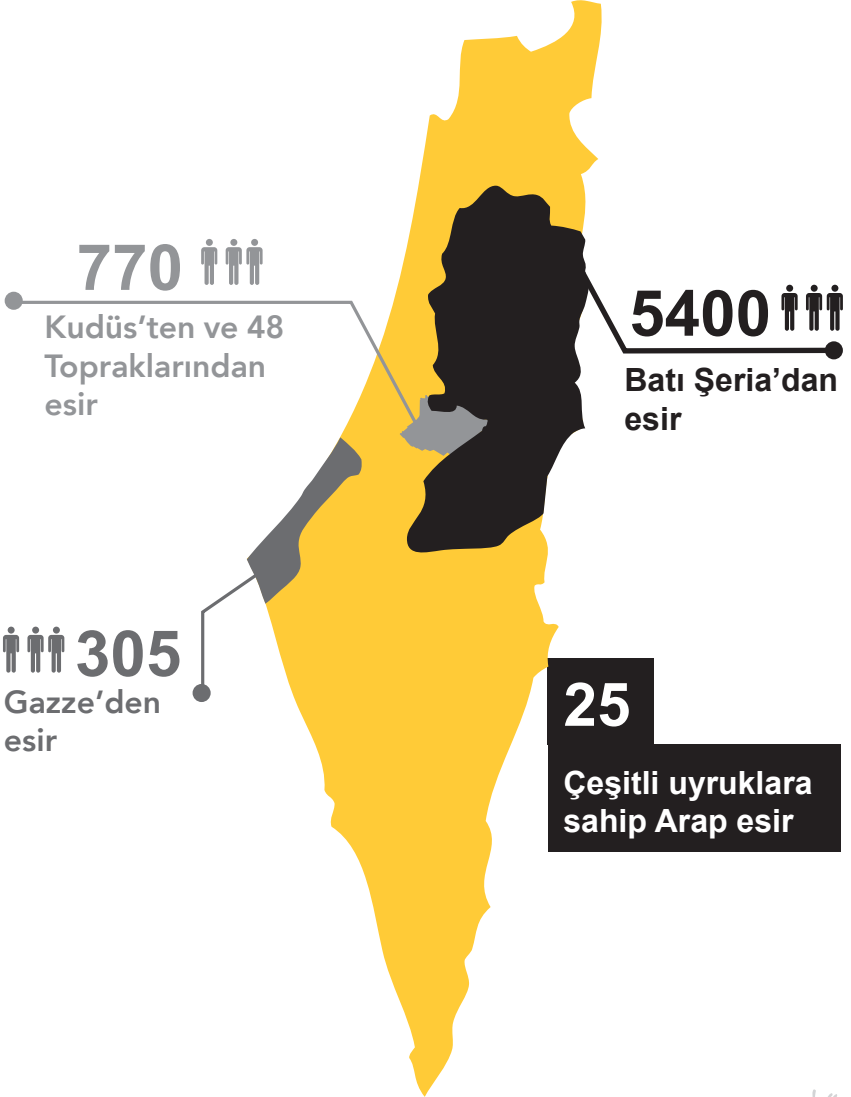


3 kadın esir, idari tutuklu

24 kadın esir, çeşitli cezalara çaptırılmış durumda. En yaşlı kadın esir, 2014 yılından beri hapiste olan ve 5 yıl hapis cezasına çaptırılmış Yasmin Şaban. En uzun süre hapis cezası ise 16 yıl ile Şuruk Deviyyat'a verilmiş. Deviyyat, 2015 yılından beri hapis haneinde bulunuyor.

İşgal Hapishanelerindeki Esirlerle Alakalı Güncel Bir İstatistik

İşgalci İsrail'in **23** hapishane ve tutuklu evinde **6500** Filistinli esir bulunuyor. Bunların dağılımı şöyle:



Meşhur İsraili gazeteci Gideon Levy, İsrail devletini yeryüzündeki en vahşi zalimlerden birisi olarak niteledi.

Diğer taraftan 2017 yılı, savaş ve insanlığa karşı işlenmiş suçların, esirler ve onların kanuni yerlerine karşı sistematik tahrikin yasalaştığı bir yıl olarak kabul ediliyor. Cezaların arttırılması ve Hamas'a bağlı esirlerin ailelerinin onları ziyaret etmek için Gazze'den çıkmalarının engellenmesi kararı gibi Filistin kimliği ve hamiyetini hedef alan keyfi ve baskıcı kanunlar çıkarıldı. Bu tahrik ve suçlar, yasalaşan kanunlar kılıfı altında işleniyor.



Giriş

İşgalci İsrail makamları, Filistin halkı ile savaşmak ve direnişini etkilemek için günlük olarak başvurduğu baskı araçlarından birisi olarak kabul ettiği tutuklama siyasetini 2017 yılında da takip etti. İşgal makamları, bu siyasete bütün askeri, güvenlik, siyaset kurumları ve yapıları ile birlikte katılmaktadır. 2015 yılının ocak ayında başlayan Kudüs intifadısıyla ve ABD Başkanı Trump'ın Kudüs'ü Siyonist yapının başkenti kabul etmesi kararıyla yeniden alevlenen halk ayaklanmasıyla Filistin toprakları, intifadayı bastırma ve bitirme hedefini taşıyan gelişigüzel ve çılgın tutuklama hamlelerine şahit oldu.

Tutuklamalar, kadınlar, çocuklar, tüccarlar, yaşlılar, aktivistler, gazeteciler, balıkçılar, Yasama Meclisi milletvekilleri, grupların liderleri, hastalar, engelliler ve serbest kalmış esirler dahil olmak bütün halk kesimlerine uzanmaktadır.

Tutuklamalar, çeşitli şekillerde yapılmakla birlikte çoğunlukla gecenin geç vakitlerinde evlere yapılan baskınlardan, evdeki çoğu eşyayı parçaladıktan ve vatandaşları korkuttuktan sonra yapılmaktadır. Bazen de darp, küfür ve hakaret ile ateş etme bu tutuklamalara eşlik etmektedir.

Filistin Esirleri Araştırma Merkezi saha ekibine göre 2017 yılında işgal altındaki Batı Şeria köye ve şehirleri ile Kudüs mahallelerindeki tutuklamalarda büyük bir artış meydana geldi. Bu yılın başından bu yana 6500 tutuklama gözlemlendi. Bunun üçte birisi, sadece Kudüs'te meydana geldi.

Aynı şekilde işgal güçleri, geçen yıl bütün ihlal ve baskı şekilleriyle esirleri hedef aldı, onları asgari hayat gereklerinden, tedavi ve ziyaret haklarından mahrum bıraktı. Ayrıca onların odalarına ve bölümlerine baskın düzenleyerek onları darp etti, en ağır şartlarda hücre cezalarına çarptırdı ve onlar hakkında intikamvari hükümler çıkardı.

Özet Rapor
2017 Yılındaki Tutuklamalar ve Esirlerin
Durumları

İsrail'in Esirler Hakkında Çıkardığı
Kanunların Yılı

Hazırlayan

Filistin Esirleri Araştırma Merkezi
Uluslararası Dayanışma (Tedâmun) Hamlesi

Ocak 2018



Uluslar Arası İşgalci İsrail
Hapishanelerinde Bulunan
Esirlerle Dayanışma Kampanyası
"Tedâmun"



Özet Rapor 2017 Tutuklamalar ve Esirlerin Durumları Yılındaki

İsrail'in Esirler Hakkında Çıkarıldığı
Kanunların Yılı

Hazırlayan
Filistin Esirleri Araştırma Merkezi
Uluslararası Dayanışma (Tedâmun)
Hamlesi
Ocak 2018

